



بقلم: عبد الوهاب البدر
المدير العام ورئيس التحرير

شهد العالم خلال السنة الماضية ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع الغذائية قدر بحوالي 40 بالمائة. ويعزى هذا الارتفاع لأسباب من بينها التوجه نحو إنتاج محاصيل زراعية تستخدم لتوفير الوقود الحيوي، وارتفاع أسعار السلع الغذائية على النحو المذكور يفرض تحديات جديدة على الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في أرجاء مختلفة من العالم.

في ظل هذا الواقع الجديد، والتنافس المستجد على الموارد المحدودة من الأراضي الزراعية والمياه لإنتاج سلع غذائية أو سلع لإنتاج وقود حيوي، فإن الأمر يتطلب توجهاً جديداً لتأمين السلع الغذائية من خلال قيام الدول النامية بإيلاء تنمية القطاع الزراعي اهتماماً

الزراعة والقضاء على الفقر والجوع



أكبر نظراً للدور الهام الذي يلعبه في اقتصادياتها بشكل عام، إذ أن معظم الذين يعانون من الجوع في العالم يعيشون في الأرياف ويعتمدون على الزراعة كمصدر لرزقهم.

ونظراً للأهمية التي تحظى بها الزراعة كمصدر للأمن الغذائي للجميع والقضاء على الجوع، فإن ذلك يقتضي مزيداً من الاهتمام في زيادة إنتاج السلع الغذائية ووسائل نقلها وتبادلها عبر الحدود الجغرافية بين الدول في إطار سياسات تضمن استدامة كفاءة القطاع الزراعي في ظل زيادة السكان ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه ومتطلبات المحافظة على البيئة، وخاصة من خلال القوانين والسياسات التي تحد من التصحر وانجراف التربة وترشيد استخدامات مياه الري بكافة الوسائل المختلفة، بما في ذلك دعم المزارعين بالتكنولوجيا الملائمة لأوضاعهم وبيئتهم وتعزيز معرفتهم بالأساليب الزراعية الحديثة، مما يساهم في خلق ظروف مؤاتية لتحرير ملايين البشر من قيود الفقر والجوع.

